

CE/78/4(a)
Madrid: May 2005
Original: Spanish

الدورة الثامنة والسبعون
كيتو، الإكوادور، ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل الإدارية والمالية وما اتصل منها بالنظام الأساسي

(أ) تقرير لجنة الميزانية والمالية

مذكرة من الأمين العام

في هذه الوثيقة، يتقدم الأمين العام إلى المجلس التنفيذي بتقرير لجنة الميزانية والمالية عن المسائل الإدارية والمالية وما اتصل منها بالنظام الأساسي، التي كانت قد عرضت عليها للنظر فيها في اجتماعها السادس والأربعين الذي عقد بمدريد، إسبانيا، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦.

المسائل الإدارية والمالية وما اتصل منها بالنظام الأساسي

(أ) تقرير لجنة الميزانية والمالية

(١) عقدت لجنة الميزانية والمالية اجتماعها السادس والأربعين في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، في مقر المنظمة بمدريد، برئاسة الأرجنتين التي مثلها السيد أليخاندرو باربلا. وشاركت في الاجتماع الوفود الآتية من الدول الأعضاء في اللجنة: بنين، البرازيل، سلوفاكيا، الاتحاد الروسي، لبنان، المكسيك، باكستان، جنوب أفريقيا، وتايلاند. كما حضر مراجع الحسابات (إسبانيا)، السيد فرناندو كاساس غيين، ورئيسة لجنة البرنامج، السيدة آنغليكا ليدلير (النمسا)، وفقا للمقرر [CE/DEC/10(XVIII)]. وفي مرفق هذه الوثيقة قائمة بالمشاركين في الاجتماع السادس والأربعين للجنة الميزانية والمالية.

(٢) حضر الاجتماع أيضا كل من الأمين العام، ومدير شعبة الإدارة، ومدير قسم المالية.

(٣) نظرت اللجنة في الوثائق الآتية التي سوف تعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين (٢٧-٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦):

المسائل الإدارية والمالية وما اتصل منها بالنظام الأساسي

أولا - تقرير الأمين العام عن الوضع المالي وخطة الإنفاق لسنة ٢٠٠٦ CE/78/4(b)

ثانيا - تقرير مراجعي الحسابات وحسابات إدارة المنظمة للسنة المالية ٢٠٠٥ CE/78/4(c)

ثالثا - تطبيق أحكام المادة ٣٤ من النظام الأساسي والفقرة ١٣ من قواعد التمويل CE/78/4(d)

رابعا - تحديد مستوى ميزانية المنظمة لسنة ٢٠٠٧ [A/RES/496(XVI)] CBF/46/2

خامسا - مكان وتاريخ انعقاد الدورة السابعة والأربعين للجنة الميزانية والمالية

أولا - تقرير الأمين العام عن الوضع المالي وخطة الإنفاق لسنة ٢٠٠٥ [CE/78/4(b)]

٤) تدارست اللجنة المعلومات التي قدمها الأمين العام حول الوضع المالي الراهن للمنظمة وخطة الإنفاق لسنة ٢٠٠٦. فأعربت عن ارتياحها للمستوى الجيد للإيرادات التي تم تحصيلها من الاشتراكات حتى تاريخ الاجتماع، حيث بلغت ٦٦٨٥٥٣٩ يورو، أي ما يعادل ٦٢ بالمئة من مبلغ ١٠٧٥٤٧٦٤ يورو المحدد لسنة ٢٠٠٦. وفي نفس التاريخ من العام الماضي، كان قد تم تحصيل ٥٩ بالمئة من المبلغ الإجمالي لسنة ٢٠٠٥. وبلغت نفقات الميزانية ٣٤١٨٨٢٣ يورو، أي ما يمثل ٢٩ بالمئة من الميزانية التي أقرت، وهي نسبة مماثلة لنسبة السنة الماضية في نفس التاريخ. وفي ما يتعلق بخطة الواردات والنفقات التي وضعت على أساس توصية الجمعية العامة في قرارها الصادر عن الدورة السادسة عشرة [496(XVI)]، من أجل تنفيذ برنامج العمل العام وفقا للمبالغ التي يتم تحصيلها، أحاطت اللجنة علما بتقدير الأمانة للواردات المتوقعة لسنة ٢٠٠٦، أي ٩٨٢٤٠٠٠ يورو، ٨٩٠٥٠٠٠ يورو منها هي اشتراكات للأعضاء و ٩١٩٠٠٠٠ يورو هي من الإيرادات الأخرى في الميزانية التي حددتها الجمعية العامة.

٥) ولاحظت اللجنة في الشكل ١، الذي قدمته الأمانة لعرض الإيرادات التي جاءت على شكل اشتراكات في كل سنة مالية من السنوات الخمس الماضية، أنه باستثناء ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، حيث وصلت نسبة الاشتراكات إلى ٨٧ و ٨٨ بالمئة، تحافظ سائر السنوات على مستويات من الإيرادات متماثلة جدا هي بحدود ٨١ إلى ٨٢ بالمئة. وهي لذلك وجدت ما يبرر التقدير الذي يستند إلى متوسط السنوات المالية الخمس الماضية (٨٢ بالمئة) الذي توصلت إليه الأمانة.

٦) وذكرت اللجنة، من جهة أخرى، بأنه من المتوقع أيضا الحصول على إيرادات بمقدار ٧٠٠٠٠٠٠ يورو من تحصيل الاشتراكات المتأخرة، علما أنه كان قد تم استلام ٥٠ بالمئة منها (٣٤٩٨٨٧ يورو) بتاريخ انعقاد اجتماع اللجنة.

٧) ولاحظت اللجنة أيضا أنه وفقا للشكل ٢ الذي عرضته الأمانة بشأن إيرادات الاشتراكات المتأخرة التي تلقتها في السنوات الخمس الأخيرة، فإن مجموع الإيرادات المتوقعة لهذه السنة من الاشتراكات المتأخرة قد يزيد عما سبق تقديره، وذلك وفقا لمتوسط فترة السنوات الست الأخيرة (١١٨٢٠٠٠ يورو). لكن، نظرا للاتجاه التنزلي لهذه الإيرادات، باستثناء إيرادات ٢٠٠٥، اعتبر أنه يستحسن أن تبقى توقعات هذه السنة المالية كما هي.

٨) ولوحظ أيضا أن مستوى الإنفاق المتوقع للسنة المالية ٢٠٠٦ كان قد حدد بنسبة ٨٥ بالمئة من الاعتمادات التي أقرت، من أجل الحفاظ على توازن مالي إزاء الإيرادات المتوقعة، وفقا للتوصية التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها [496(XVI)].

٩) وأحاطت اللجنة علما أيضا بما عبر عنه الأمين العام حول حالات التقاعد والتعاقد التي سوف تحدث في الفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وبالتطورات التي سوف تطرأ على هيكل الأمانة، نتيجة لذلك.

١٠) واعتبرت اللجنة أن تقديرات الأمين العام للسنة المالية الجارية واقعية تعكس نهجا حذرا.

١١) وأوصت اللجنة إلى المجلس التنفيذي الإحاطة علما بالمعلومات التي قُدمت عن الوضع المالي وخطة الإنفاق لسنة ٢٠٠٦.

ثانيا - تقرير مراجعي الحسابات وحسابات إدارة المنظمة للسنة المالية ٢٠٠٥ [CE/78/4(c)]

١٢) استمعت اللجنة إلى تقرير مراجع الحسابات (إسبانيا) حول تقرير حسابات السنة المالية ٢٠٠٤ الذي أعد بشكل مشترك مع مراجع الحسابات الهندي.

١٣) وأحاطت اللجنة علما بالشرح الذي قدمه الأمين العام حول السنة المالية ٢٠٠٥ التي أغلقت. وأفاد الأمين العام للجنة بنتيجة الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٥، حيث أبرز الفائض المعتدل الذي تحقق (٥٢٣٤٢٩٨٦ يورو) نتيجة ارتفاع مستوى تحصيل الاشتراكات المتأخرة، مقارنة بفائض السنوات المالية السابقة. وقد أتاح هذا المستوى المرتفع من الإيرادات بتخصيص الاعتمادات الآتية، من ميزانية ٢٠٠٥، بمبلغ إجمالي قدره ٦٠٠ ألف يورو:

- ٢٠٠ ألف يورو لتغطية نفقات تطبيق القواعد الأمنية المعتمدة في الأمم المتحدة على مبنى المقر.
- ١٥٠ ألف يورو لتجديد أجهزة الصوت في قاعة المؤتمرات في المقر.
- ٢٥٠ ألف يورو لتدبير الأزمات في حالات خطر نقشي الأوبئة أو حدوث كوارث طبيعية ذات تأثير على السياحة.

ولو لم تخصص تلك الاعتمادات، لكان الفائض أكثر بكثير (١١٢٣٤٢٩,٨٦ يورو). ومن جهة أخرى، أتاح مستوى إيرادات الميزانية الذي تم التوصل إليه تنفيذ ٩٨,٥٧ بالمئة من الميزانية.

١٤) ووافقت اللجنة على ما جرى لدى قيام الأمين العام بإغلاق حسابات ٢٠٠٥ من تحويل للاعتمادات بين أقسام مختلفة ضمن الباب نفسه وبين مختلف أبواب الميزانية، وذلك بموافقة مسبقة من رئيس لجنة الميزانية والمالية ورئيس المجلس التنفيذي، وبموجب المادة ٣-٥ (أ) و ٣-٥ (ب) من النظام المالي ومقرر المجلس التنفيذي [6(LIII)]. لكن أوصي أن يصار، قدر الإمكان، في المستقبل إلى أن تقتصر التحويلات بين مختلف أقسام الميزانية على الحالات الاستثنائية، مع حث مختلف دوائر المنظمة على التقيد بالميزانية التي تحددها لها وتقرها الجمعية العامة. وأوصت اللجنة إلى المجلس التنفيذي بإقرار التحويلات المذكورة.

١٥) وبعد الإحاطة علما بأن إجراءات وسجلات المحاسبة والمعاملات المالية لتلك السنة تتماشى مع النظام المالي ومع سائر القواعد السارية، أوصت اللجنة إلى المجلس التنفيذي بإقرار هذه الحسابات.

١٦) وأوصت اللجنة أيضا إلى المجلس بتأييد الدعوة التي وجهها مراجعا الحسابات إلى كافة الأعضاء لكي يسددوا اشتراكاتهم إلى الميزانية ضمن الأجل المحددة في المادة ٧-٢ من النظام المالي.

١٧) وأعربت اللجنة عن شكرها لمراجعي الحسابات (إسبانيا والهند) على العمل الممتاز الذي قاما به.

ثالثا - تطبيق أحكام المادة ٣٤ من النظام الأساسي والفقرة ١٣ من قواعد التمويل المرفقة به [CE/78/4(d)]

١٨) لاحظت اللجنة أن أحكام الفقرة ١٣ من قواعد التمويل المرفقة بالنظام الأساسي تنطبق على ٢٨ عضوا فاعلا، وأن أحكام المادة ٣٤ من النظام الأساسي تنطبق على ٢٣ من هؤلاء الأعضاء، إضافة إلى العضو المشارك الأنتيل الهولندية.

١٩) وأوصت اللجنة إلى المجلس التنفيذي أن يحث مرة أخرى كافة الأعضاء المتخلفين عن تسديد اشتراكاتهم على تسوية ديونهم مع المنظمة بالسرعة الممكنة.

٢٠) وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بأن أحكام الفقرة ١٣ من قواعد التمويل لم تعد تنطبق على أرمينيا، وجمهورية وسط أفريقيا، ولبنان، وباكستان. وأحاطت اللجنة علما أيضا بأن كوستاريكا، والسلفادور ومنغوليا قد وفّت بكامل تعهداتها بشأن تسديد اشتراكاتها حتى السنة الجارية؛ وبأن جورجيا قد وفّت بجزء من تعهداتها.

٢١) وأحاطت اللجنة علما بتوصية المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين من أجل الإبقاء على الإعفاء المؤقت من تطبيق الفقرة ١٣ من قواعد التمويل على العراق حتى الدورة الثامنة والسبعين للمجلس، أي الموعد الذي يتوجب على العراق بحلوله أن يكون قد تقدم بخطة سداد.

رابعا - تحديد مستوى ميزانية المنظمة لسنة ٢٠٠٧ [A/RES/496(XVI)]

٢٢) استجابة إلى توصية الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة [A/RES/466(XVI)]، من أجل بحث إمكانية خفض حجم ميزانية ٢٠٠٧ لكي تقترب من النمو الصفر بالقيمة الفعلية، وفقا لتطور الوضع الاقتصادي في إسبانيا، لاسيما نسبة التضخم التي سوف تسجل في إسبانيا، استمعت اللجنة إلى عرض الأمين العام حول تحليل التطور الراهن للأسعار في إسبانيا وتأثيرها على الميزانية التي أقرت لسنة ٢٠٠٧.

٢٣) وأحاطت اللجنة علما بأن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك المسجل في إسبانيا عام ٢٠٠٥ بلغ ٣,٧ بالمئة، أي ١ بالمئة أعلى من ٢,٧ بالمئة المستخدمة لإعداد ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢٤) واعتبرت اللجنة واقعا وحذرا اقتراح الأمين العام لعدم تعديل مبلغ الميزانية لسنة ٢٠٠٧ (١٢٥١٧٠٠٠ يورو)، خلافا لما حدث في السنة السابقة حيث أمكن خفض المبلغ. وتستند هذه التوصية إلى واقع أن التضخم الراهن في إسبانيا (٣,٩ بالمئة) وتوقعات صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لسنة ٢٠٠٦ (٣,٥ بالمئة) هي أعلى من التضخم المرتقب في ميزانية ٢٠٠٧. هذا يعني بالقيمة الفعلية، أنه يرجح حدوث انخفاض في الميزانية خلال سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

٢٥) وأحاطت اللجنة علما بقلق الأمين العام إزاء النمط الحالي لارتفاع الأسعار في إسبانيا وما لذلك من انعكاسات محتملة على نفقات الميزانية، فتمنت أن يؤخذ هذا الوضع في الحسبان لدى إعداد تقديرات الإنفاق لسنة ٢٠٠٦ وسنة ٢٠٠٧.

٢٦) وبالتالي، أوصت اللجنة إلى المجلس التنفيذي بالحفاظ على حجم الميزانية التي أقرت كما هو للسنة المالية ٢٠٠٧، أي ١٢٥١٧٠٠٠ يورو.

خامسا - مكان وتاريخ انعقاد الاجتماع السابع والأربعين للجنة الميزانية والمالية

٢٧) قررت اللجنة عقد اجتماعها السابع والأربعين في النصف الأول من ٢٠٠٧، وإذا أمكن في تاريخ قريب من موعد اجتماع لجنة البرنامج.

مرفق

CBF/46/LIST.PART.DEF

مدريد، أيار/مايو ٢٠٠٦

لجنة الميزانية والمالية**I. الرئيس/CHAIRMAN/PRÉSIDENT**ARGENTINA
ARGENTINE

الأرجنتين

Sr. D. Alejandro Varela
Coordinador de Relaciones Multilaterales
Presidencia de la Nación
Secretaría de Turismo – Buenos Aires**II. الأعضاء/MEMBERS/MEMBRES**

بنين / BENIN / BÉNIN

M. Daniel Danhin
Premier Conseiller
Ambassade du Bénin à Paris

البرازيل / BRAZIL / BRÉSIL

Mr. Joel Souza Pinto Sampaio
Policy Advisor
Embassy of Brazil in Madrid

سلوفاكيا

SLOVAKIA
SLOVAQUIEMs. Eliska Romanova
Chief State Counsellor
Tourism Department
Ministry of Economy of the Slovak Republic
Bratislava

الاتحاد الروسي

RUSSIAN FEDERATION
FÉDÉRATION DE RUSSIEMr. Andrei Shvedov
Minister Counsellor
Embassy of the Russian Federation in MadridMr. Alexis Dementiev
Adviser
Embassy of the Russian Federation in Madrid

لبنان

LEBANON
LIBANMme. Dima Haddad
Premier Secrétaire
Ambassade du Liban à Madrid

المكسيك

MEXICO
MEXIQUE

Sr. D. Ramiro Ayala
Consejero
Embajada de México en Madrid

باكستان

PAKISTAN

H.E. Mr. Hasan Sarmad
Ambassador of Pakistan to Spain
Embassy of Pakistan - Madrid

جنوب أفريقيا

SOUTH AFRICA
AFRIQUE DU SUD

Mr. Ellwyn O. Beck
Chargé d'Affaires a.i.
Embassy of South Africa in Spain – Madrid

تايلاند

THAILAND
THAÏLANDE

Mr. Pradech Phayakvichien
Advisor of the Tourism Authority of Thailand
Bangkok

مراجع الحسابات

AUDITOR /
COMMISSAIRE AUX COMPTES

Sr. D. Fernando Casas Guillén
Interventor de Cuentas de la Organización
Mundial del Turismo
Madrid

رئيسة لجنة البرنامج

CHAIRPERSON OF PROGRAMME
COMMITTEE
PRÉSIDENT DU COMITÉ DU
PROGRAMME

Dr. Angelika Liedler
Head of the International Tourism Policy Unit
Federal Ministry of Economics and Labour
Chairperson of the Programme Committee
Vienna